

## باب إحياء الموات

وهي: الأرض المنفكة عن الاختصاصات، وملك معصوم. ....

شرح منصور

(إحياء الموات) قال في «القاموس»<sup>(١)</sup>: المَوَاتُ<sup>(٢)</sup>، كقُرَاب<sup>(٣)</sup>: الموت، وكسحاب: ما لا روح فيه، وأرض لا مالك لها، والموتان، بالتحريك: خلاف الحيوان، أو أرض لم تُحَيَّ بعدُ، وبالضم: موت يقع بالماشية، ويفتح. وفي «المغني»<sup>(٤)</sup>: المَوَاتُ، هو: الأرض الخراب الدارسة، وتُسمَّى: ميتة، ومواتاً، ومواتان<sup>(٥)</sup>، بفتح الميم والواو. والموتان، بضم الميم وسكون الواو: الموت الذريع، ورجل موتان القلب، بفتح الميم وسكون الواو، بمعنى: عمي القلب لا يفهم.

(و) المَوَاتُ، اصطلاحاً: (هي: الأرض المنفكة عن الاختصاصات، وملك معصوم) ويأتي محترزه. والأصل في إحيائه: حديث جابر مرفوعاً: «من أحيا أرضاً ميتة، فهي له». قال الترمذي<sup>(٦)</sup>: حسن صحيح. وعن سعيد بن زيد مرفوعاً: «من أحيا أرضاً ميتة، فهي له، وليس لعرق ظالم حق». حسنه الترمذي<sup>(٧)</sup>. وروى مالك في «موطئه»<sup>(٨)</sup>، وأبو داود في «سننه»<sup>(٩)</sup>، عن عائشة مثله. قال ابن عبد البر<sup>(١٠)</sup>: وهو مسند<sup>(١١)</sup> صحيح،

(١) القاموس المحيط: (موت).

(٢) ليست في (س).

(٣) في (س): «كقُرَاب».

(٤) ١٤٥/٨.

(٥) في الأصل و (س): «موتان»، و في (م): «موتى».

(٦) في سننه (١٣٧٩).

(٧) في سننه (١٣٧٨).

(٨) ٧٤٣/٢.

(٩) برقم (٣٠٧٣).

(١٠) الاستذكار ٢٢/٢١٠، و التمهيد ٢٢/٢٨٣-٢٨٤.

(١١) في (س): «حسن».

فِيْمَلِكُ بِإِحْيَاءِ كُلِّ مَا لَمْ يَجْرِ عَلَيْهِ مَلِكٌ لِأَحَدٍ، وَلَمْ يَوْجَدْ فِيهِ أَثْرُ عِمَارَةٍ.  
وَإِنْ مَلَكَهُ مَنْ لَهُ حُرْمَةٌ أَوْ شُكٌّ فِيهِ، فَإِنْ وُجِدَ، أَوْ أَحَدٌ مِنْ  
وَرِثَتِهِ، لَمْ يُمَلِكْ بِإِحْيَاءِ، وَكَذَا إِنْ جُهِلَ، وَإِنْ عَلِمَ، وَلَمْ يُعْقَبْ،  
أَقْطَعَهُ الْإِمَامُ.

شرح منصور

٢٧٥/٢

متلقى بالقبول عند (١) فقهاء المدينة/ وغيرهم. قال في «المغني» (٢): وعامةُ  
فُقهاءِ الأمصارِ على أنَّ المَوَاتِ يُمَلِكُ بالإِحْيَاءِ، وَإِنْ اِخْتَلَفُوا فِي شُرُوطِهِ،  
(فِيْمَلِكُ بِإِحْيَاءِ كُلِّ مَا) أَي: مَوَاتٍ (لَمْ يَجْرِ عَلَيْهِ مَلِكٌ لِأَحَدٍ، وَلَمْ يَوْجَدْ فِيهِ  
أَثْرُ عِمَارَةٍ) قال في «المغني» (٣): بغير خلاف نعلمه بين القائلين بالإِحْيَاءِ.  
انتهى. للأخبار السابقة.

(وَإِنْ مَلَكَهُ) أَي: الخرابَ (مَنْ لَهُ حُرْمَةٌ) مَنْ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ أَوْ مُسْتَأْمَنٌ،  
(أَوْ شُكٌّ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (فِيهِ) بِأَنْ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ لَهُ مَالِكٌ، وَشُكٌّ فِي حَالِهِ،  
هَلْ هُوَ مُحْتَرَمٌ أَوْ لَا؟ (فَإِنْ وُجِدَ) مَالِكُهُ، (أَوْ) وَجِدَ (أَحَدٌ مِنْ وَرِثَتِهِ، لَمْ يُمَلِكْ  
بِإِحْيَاءِ) حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ إِجْمَاعًا (٤). وَالْمُرَادُ: فِي غَيْرِ مَا مُلِكَ بِالْإِحْيَاءِ.  
(وَكَذَا إِنْ جُهِلَ) مَالِكُهُ؛ بِأَنْ لَمْ تُعْلَمَ عَيْنُهُ مَعَ الْعِلْمِ بِجَرِيَانِ الْمَلِكِ عَلَيْهِ لِذِي  
حُرْمَةٍ، فَلَا يُمَلِكُ بِالْإِحْيَاءِ. نَصًّا، لِمَفْهُومِ حَدِيثِ عَائِشَةَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا  
لَيْسَتْ لِأَحَدٍ» (٥). وَلِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ فَلَا يُمَلِكُ بِإِحْيَاءِ، كَمَا لَوْ كَانَ مَالِكُهُ مُعَيَّنًا.  
(وَإِنْ عَلِمَ) مَالِكٌ (٦) وَمَوْتُهُ (وَلَمْ يُعْقَبْ) أَي: لَمْ يَكُنْ لَهُ وَرِثَةٌ، لَمْ يُمَلِكْ  
بِإِحْيَاءِ، وَ (أَقْطَعَهُ الْإِمَامُ) لِمَنْ شَاءَ؛ لِأَنَّهُ فَيءٌ.

(١) فِي (م): «عَنْ».

(٢) ١٤٥/٨.

(٣) ١٤٦/٨.

(٤) التمهيد ٢٢/٢٨٥.

(٥) الأموال (٧٠١).

(٦) فِي (س) وَ (م): «مَالِكُهُ».

وإن مُلْكَ بِأَحْيَاءٍ، ثُمَّ تُرِكَ حَتَّى دَثَرَ وَعَادَ مَوَاتًا، لَمْ يُمَلِّكَ بِأَحْيَاءٍ  
إِنْ كَانَ لِمَعْصُومٍ.

وإن عَلِمَ مُلْكُهُ لِمَعْيِنٍ غَيْرِ مَعْصُومٍ، فَإِنْ أَحْيَاهُ بَدَارِ حَرْبٍ،  
وَأَنْدَرَسَ، كَانَ كَمَوَاتٍ أَصْلِيٍّ.

وإن تُرِدُّدَ فِي جَرِيَانِ الْمَلِكِ عَلَيْهِ، أَوْ كَانَ بِهِ أَثَرُ مَلِكٍ غَيْرِ جَاهِلِيٍّ  
- كَالْحَرْبِ الَّتِي ذَهَبَتْ أَنْهَارُهَا، وَأَنْدَرَسَتْ آثَارُهَا، وَلَمْ يُعْلَمْ لَهَا مَالِكٌ -

شرح منصور

(وإن مُلْكَ بِأَحْيَاءٍ ثُمَّ تُرِكَ حَتَّى دَثَرَ وَعَادَ مَوَاتًا، لَمْ يُمَلِّكَ بِأَحْيَاءٍ إِنْ  
كَانَ لِمَعْصُومٍ) لمفهوم (١) حديث: «من أحيا أرضاً ميتة ليست لأحد» (٢). وهو  
مقيد لحديث (٣): «من أحيا أرضاً ميتة، فهي له» (٤). ولأنَّ مَلِكَ الْمُحْيِي أَوْلَى لَمْ  
يُزَلَّ عَنْهَا بِالرَّكِّ، كَسَائِرِ الْأَمْلَاقِ.

(وإن عَلِمَ مُلْكُهُ لِمَعْيِنٍ غَيْرِ مَعْصُومٍ) وهو الكافر الذي (٥) لا أمان له،  
(فإن) كان (أحياه بدار حربٍ وأندرَسَ، كان) ذلك (كمواتٍ أصليٍّ)  
بملكه (٦) من أحياه؛ لأنَّ مَلِكًا مِنْ لَا عَصْمَةَ لَهُ كَعَدَمِهِ.

(وإن) لم يكن به أثرُ مَلِكٍ ولكن (٧) (تُرِدُّدًا فِي جَرِيَانِ الْمَلِكِ عَلَيْهِ) مُلْكُ  
بِأَحْيَاءٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ جَرِيَانِ الْمَلِكِ فِيهِ، (أَوْ كَانَ بِهِ أَثَرُ مَلِكٍ غَيْرِ جَاهِلِيٍّ،  
كَالْحَرْبِ) بفتح الخاء وكسر الراء والعكس، وكلاهما جمع خربة بسكون  
الراء، وهي: ما تهدم من البنيان، (التي ذهبت أنهارها وأندرست آثارها، ولم  
يُعْلَمْ لَهَا مَالِكٌ) الآن، مُلْكُ بِأَحْيَاءٍ؛ لِلخَيْرِ، سِوَاءَ كَانَتْ بَدَارِ الْإِسْلَامِ أَوْ الْحَرْبِ.

(١) في (س): «المعوم».

(٢) تقدم في الصفحة السابقة.

(٣) في (س): «بمحدث».

(٤) تقدم في أول الباب.

(٥) ليست في الأصل و (س).

(٦) في (م): «ملكه».

(٧) ليست في (س).

أو جاهلي قديم أو قريب، مُلكٌ بإحياءٍ.

ومن أحياء - ولو بلا إذن الإمام، أو ذمياً - مواتاً سوى موات الحرم وعرفات، وما أحياء مسلم من أرض كفار صولحوا على أنها لهم، ولنا الخراج عنها، وما قُرب من العامر، وتعلق بمصالحه كطرقه وفنائه، ومسيل مائه، ومرعاه ومحتطبه، وحرمة، ونحو ذلك، ملكه....

وصحح الحارثي، وتبعه في «الإنصاف»<sup>(١)</sup> التفرقة بينهما، وتبعهما في «الإقناع»<sup>(٢)</sup>.

شرح منصور

(أو) كان به أثر ملك (جاهلي قديم، أو) أثر ملك جاهلي (قريب، ملك بإحياء) لأن أثر الملك الذي به<sup>(٣)</sup> لا حرمة له. والجاهلي القديم<sup>(٣)</sup>، كديار عاد، وثمود، وآثار الروم. وفي الحديث: «عادي الأرض لله ولرسوله، ثم هو بعد لكم». رواه سعيد في «سننه»، وأبو عبيد في «الأموال»<sup>(٤)</sup>.

(ومن أحياء) مما يجوز إحياءه، (ولو) كان الإحياء (بلا إذن الإمام، أو) كان المحيي (ذمياً، مواتاً سوى موات الحرم وعرفات، و) سوى (ما أحياء مسلم من أرض كفار صولحوا على أنها) أي: الأرض (لهم، ولنا الخراج عنها، و) سوى (ما قُرب من العامر) عرفاً (وتعلق بمصالحه، كطرقه وفنائه، ومسيل مائه، ومرعاه ومحتطبه وحرمة، ونحو ذلك) كمدفن موتاه، ومطرح ترابه، (ملكه) جواب (من). أما كون الإحياء لا يفتقر إلى إذن الإمام، فلعموم الحديث، ولأن الموات عين مباحة، فلم يفتقر تملكها إلى إذن الإمام، كأخذ المباح. وأما كون الذمي فيه كالمسلم، فلعموم الخبر، ولأنه من أهل دار الإسلام،

(١) المقتنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٨٢/١٦.

(٢) ١٨/٣.

(٣) ليست في (ص).

(٤) برقم (٦٧٦).

بما فيه من معدن جامد باطن، كذهب وفضة وحديد، وظاهر، كحصى وكحل.

وعلى ذممي خراج ما أحيا من موات عنوة.

شرح منصور

٢٧٦/٢

فَمَلَكَ بِالْإِحْيَاءِ، كَالشَّرَاءِ، وَكَمَلَكَ مَبَاحَاتِهَا مِنْ حَشِيشٍ، وَحَطَبٍ، وَغَيْرِهِمَا. وَأَمَّا مَنَعُ الْإِحْيَاءِ فِي مَوَاتِ الْحَرَمِ وَعَرَفَاتٍ، فَلِمَا فِيهِ مِنَ التَّضْيِيقِ عَلَى الْحَاجِّ، وَاجْتِصَاصِهِ بِمَا يَسْتَوِي فِيهِ (١) النَّاسُ. وَأَمَّا مَنَعُ الْمُسْلِمِ مِنَ الْإِحْيَاءِ بِأَرْضِ كِفَارٍ صَوْلَحُوا عَلَيْهَا (٢) عَلَى أَنَّهَا لَهُمْ، / فَلَأَنَّهُمْ صَوْلَحُوا فِي بِلَادِهِمْ، فَلَا يَجُوزُ التَّعَرُّضُ لشيءٍ مِنْهَا، عَامراً كَانَ أَوْ مَوْتاً؛ لِتَبَعِيَّةِ الْمَوَاتِ لِلْبَلَدِ، بِخِلَافِ دَارِ الْحَرْبِ، فَإِنَّهَا عَلَى أَصْلِ الْإِبَاحَةِ. وَأَمَّا مَنَعُ الْإِحْيَاءِ فِيمَا قَرَّبَ مِنَ الْعَامِرِ وَتَعَلَّقَ بِمَصَالِحِهِ، فَلَمَفْهُومٌ حَدِيثٌ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيْتَةً فِي غَيْرِ حَقِّ مُسْلِمٍ، فَهِيَ لَهُ» (٣). وَلِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلْمَلُوكِ، فَأَعْطِيَ حُكْمَهُ، وَبِمَلَكَهُ مُحْيِيهِ (بِمَا فِيهِ مِنْ مَعْدَنِ جَامِدٍ بَاطِنٍ، كَذَهَبٍ وَفُضَّةٍ وَحَدِيدٍ) وَنَحَاسٍ وَرِصَاصٍ، (و) مِنْ مَعْدَنِ جَامِدٍ (ظَاهِرٍ، كَحَصَى وَكُحْلٍ) وَكَبْرِيَّتٍ، وَزَرْنِيخٍ (٤)؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ، فَتَبَعَهَا فِي الْمَلِكِ كَمَا لَوْ اشْتَرَاهَا، بِخِلَافِ رِكَازٍ؛ لِأَنَّهُ مُودَعٌ فِيهَا لِلنَّقْلِ، وَلَيْسَ مِنْ أَجْزَائِهَا. وَهَذَا فِي الْمَعْدَنِ الظَّاهِرِ إِذَا ظَهَرَ بِإِظْهَارِهِ أَوْ حَفَرَهُ، وَأَمَّا مَا كَانَ ظَاهِراً فِيهَا قَبْلَ إِحْيَائِهَا، فَلَا يُمْلِكُ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ لِنَفْعِ كَانَ وَاصِلاً لِلْمُسْلِمِينَ، بِخِلَافِ مَا ظَهَرَ بِإِظْهَارِهِ، فَلَمْ يَقْطَعْ عَنْهُمْ شيئاً.

(وعلى ذممي خراج ما أحيا من موات عنوة) لأنها للمسلمين، فلا تقر في يد غيرهم بدون خراج. وأما غير العنوة، كأرض الصلح، وما أسلم أهله عليه،

(١) ليست في (س).

(٢) ليست في (س) و (م).

(٣) رواه البخاري تعليقا قبل حديث (٢٣٣٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» ١٤٢/٦.

(٤) الزرنينخ، بالكسر: حجر معروف، منه أبيض، وأحمر، وأصفر. «القاموس»: (زرنيخ).

وَيُمْلِكُ بِأَحْيَاءٍ، وَيُقَطِّعُ مَا قَرَّبَ مِنَ السَّاحِلِ - مِمَّا إِذَا حُصِّلَ فِيهِ  
الْمَاءُ صَارَ مِلْحًا - أَوْ مِنَ الْعَامِرِ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِمَصَالِحِهِ. لَا مَعَادُنُ مَنْفَرْدَةٌ.  
وَلَا يُمْلِكُ مَا نَضَبَ مَأْوَهُ.

و إِنْ ظَهَرَ فِيمَا أَحْيَا عَيْنُ مَاءٍ، أَوْ مَعْدِنٌ جَارٍ، .....

فالذمي فيه كالمسلم.

شرح منصور

(وَيُمْلِكُ بِأَحْيَاءٍ وَيُقَطِّعُ) ببناء الفعلين للمفعول (مَا قَرَّبَ مِنَ السَّاحِلِ، مِمَّا إِذَا حُصِّلَ فِيهِ الْمَاءُ، صَارَ مِلْحًا) لِأَنَّهُ لَا تَضْيِيقَ فِي تَمْهِيدِهِ، وَفَتْحَ قَبَاةٍ إِلَيْهِ تَصُبُّ الْمَاءُ فِيهِ لِيْتِهِيَا لِلاتِّفَاعِ بِهِ. (أَوْ) أَي: وَيُمْلِكُ بِأَحْيَاءٍ مَا قَرَّبَ (مِنَ الْعَامِرِ، وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِمَصَالِحِهِ) لِعُمُومٍ: «مِنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً، فَهِيَ لَهُ» (١)، وَلِأَنَّهُ أَقْطَعَ بِإِلَّهِ ابْنَ الْحَارِثِ الْمَزْنِيَّ الْعَقِيْقَ (٢)، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ بَيْنَ عِمَارَةِ الْمَدِينَةِ. وَ (لَا) تُمْلِكُ وَلَا تُقَطِّعُ (مَعَادُنُ مَنْفَرْدَةٌ) أَمَّا الظَّاهِرَةُ، وَهِيَ: الَّتِي يُتَوَصَّلُ إِلَى مَا فِيهَا بِلَا مُؤَنَةٍ، كَمَقَاطِعِ الطَّيْنِ وَالْمَلْحِ وَالْكَحْلِ، فَلِأَنَّ فِيهِ ضَرَرًا بِالْمُسْلِمِينَ، وَتَضْيِيقًا عَلَيْهِمْ. وَأَمَّا الْبَاطِنَةُ الَّتِي يُحْتَاجُ فِي إِخْرَاجِهَا إِلَى حَفْرِ وَمُؤَنَةٍ، كَمَعْدِنِ الْجَوَاهِرِ، فَبِالْقِيَاسِ عَلَيْهَا. (وَلَا يَمْلِكُ مَا) أَي: مَكَانٌ (نَضَبَ) أَي: غَارَ (مَأْوَهُ) مِنَ الْجَزَائِرِ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَرَرًا، وَهُوَ أَنَّ الْمَاءَ يَرْجِعُ إِلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ، فَإِذَا وَجَدَهُ مَبْنِيًّا، رَجَعَ إِلَى الْجَانِبِ الْآخَرَ، فَأَضْرَ بِأَهْلِهِ، وَلِأَنَّ الْجَزَائِرَ مَنبِتُ الْكَلَأِ وَالْحَطْبِ، فَجَرَتْ مَجْرَى الْمَعَادِنِ الظَّاهِرَةِ، وَمَا رَوَى عَنْ عَمْرٍ: أَنَّهُ أَبَاحَ الْجَزَائِرَ (٣)، أَي: مَا نَبَتَ فِيهَا.

وإن غلب الماء على ملك إنسان ثم نضب عنه، فله أخذه، ولا يزول ملكه بغلبة الماء عليه. وإن جعل ما نضب مأوهُ مزرعةً، فهو أحقُّ به من غيره؛ لتحجره.  
(وإن ظهر فيما أحيا) من موات (عين ماءٍ أو معدن جاري) أي: كلما أخذ

(١) تقدم ص ٢٥٧.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٠٦)، مرسلًا.

(٣) لم نقف عليه.

كَيْفِطٍ وَقَارٍ، أَوْ كَلَأً، أَوْ شَجَرًا، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَلَا يَمْلِكُهُ.

وما فضل من مائه عن حاجته وحاجة عياله وماشيته وزرعه، يجب بذله لبهائم غيره وزرعه، ما لم يجذ مباحاً، أو يتضرر به، أو يؤذيه بدخوله، أو له فيه ماء السماء، ويخاف عطشاً، فلا بأس أن يمنعه.

شرح منصور

منه شيء، خلفه غيره.

(كَيْفِطٍ وَقَارٍ، أَوْ) ظهر فيه (كَلَأً أَوْ شَجَرًا، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ) لحديث: «مَنْ سَبَقَ إِلَى مَا لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ أَحَدٌ، فَهُوَ لَهُ». رواه أبو داود (١). وفي لفظ: «فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ». (وَلَا يَمْلِكُهُ) لحديث: «النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ، فِي الْمَاءِ وَالْكَأَلِ وَالنَّارِ». رواه الخلال، وابن ماجه (٢)، من حديث ابن عباس، وزاد فيه: «وَأَمْنُهُ حَرَامٌ». ولأنها ليست من أجزاء الأرض، فلم تملك بملكها، كالكثر.

(وما فضل من مائه) الذي لم يجرزه (عن حاجته وحاجة عياله وماشيته وزرعه، يجب بذله لبهائم غيره وزرعه) لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ، لَتَمْنَعُوا بِهِ الْكَأَلُ». متفق عليه (٣). وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعاً: «مَنْ مَنَعَ فَضْلَ مَائِهِ أَوْ فَضْلَ كَلْعِهِ، مَنَعَهُ اللَّهُ فَضْلَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رواه أحمد (٤). / وَلَا يُتَوَعَّدُ عَلَى مَا يَحُلُّ. (ما لم يجذ) رب البهائم أو الزرع ماءً (مباحاً) فيستغني به، فلا يجب البذل؛ لعدم الحاجة إليه، (أو يتضرر به) البازل، فلا يلزمه؛ دفعا للضرر، (أو يؤذيه) طالب الماء (بدخوله) في أرضه، (أو) يكن (له فيه) أي: البئر (ماء السماء، ويخاف (٥) عطشاً، فلا بأس أن يمنعه) نصاً (٦) دفعا للأذى، وحيث لزمه بذله، لم يلزمه جعل (٧) حبلٍ ودلوٍ؛ لأنهما يتلفان بالاستعمال.

(١) في سننه (٣٠٧١)، من حديث أسمر بن مُضَرِّس.

(٢) في «سننه» (٢٤٧٢).

(٣) البيهقي (٢٣٥٤)، ومسلم (١٥٦٦)، من حديث أبي هريرة.

(٤) في مسنده (٦٦٧٣).

(٥) في (س) و (م): «فيخاف».

(٦) ليست في (س) و (م).

(٧) في (س) و (م): «مد».

وَمَنْ حَفَرَ بئراً بِمَوَاتٍ لِلْسَّابِلَةِ، فَحَافِرٌ كَغَيْرِهِ فِي سَقْيِ وَزْرِعٍ  
 وَشَرْبٍ، وَمَعَ ضَيْقٍ يُسْقَى آدَمِيٌّ، فَحَيَوَانٌ، فزَرَعٌ.  
 وارتفاقاً، كالسفارة، لشربهم ودوابهم، فهم أحق بمائها ما أقاموا،  
 وعليهم بذل فاضلٍ لشاربٍ فقط. وبعد رحيلهم، تكون سابلةٌ  
 للمسلمين. فإن عادوا، كانوا أحق بها.

شرح منصور

(وَمَنْ حَفَرَ بئراً بِمَوَاتٍ لِلْسَّابِلَةِ) أي: نفع المجتازين (١) (فحافره) (كغيره)  
 من المجتازين (١) بها كمن بنى مسجداً، (في سقي وزرع وشرب) لعدم  
 المخصص، (ومع ضيق) أي: تزاحم (يُسْقَى) (٢) آدميٌّ) أولاً؛ لحرمة،  
 (فحيوانٌ) لأنه (٣) له حرمة، (فزرعٌ).

(و) إن حفرها في مواتٍ (ارتفاقاً) بها، (كالسفارة) والمتحجعين يحفرون  
 بئراً (لشربهم، و) شرب (دوابهم، فهم) أي: الحافرون لها (أحق بمائها) أي:  
 البئر التي حفروها، (ما أقاموا) (٤) عليها. ولا يملكونها؛ لجزمهم بانتقالهم عنها  
 وتركها لمن ينزل منزلتهم، بخلاف التملك (٥). (وعليهم) أي: الحافرين لها  
 (بذل فاضلٍ) عنهم من مائها (لشاربٍ فقط) أي: دون نحو زرع. (وبعد  
 رحيلهم) أي: الحافرين لها (تكون سابلةٌ للمسلمين) لعدم أولوية أحدٍ من  
 غير (٦) الحافرين على غيره. (فإن عادوا) أي: الحافرون لها، (كانوا أحق بها)  
 من غيرهم؛ لأنهم إنما حفروها لأنفسهم، ومن عادتهم الرحيل والرجوع، فلا  
 نزول أحقيتهم (٧) به.

(١-١) ليست في (م).

(٢) في (م): «يسقي».

(٣) في (س) و (م): «لأن».

(٤) في (م): «وقاموا».

(٥) في (م): «التملك».

(٦) ليست في (س).

(٧) في الأصل: «حقيتهم».

## فصل

وإحياءُ أرضٍ بِحَوْزٍ، بِحَائِطٍ مَنِيْعٍ، أو إِجْرَاءٍ مَاءٍ لا تُزْرَعُ إِلَّا بِهِ، أو  
مَنَعٍ ما لا تُزْرَعُ مَعَهُ، أو حَفْرٍ بَثْرِ، .....

وإن حَفَرُوا (١) بَثْرًا بِمَوَاتٍ (تَمَلِكًا، فَه) هِيَ (مَلِكٌ لِحَافِرٍ) كَمَا لَوْ حَفَرَهَا  
بِمَلِكِهِ (٢) الْحَيِّ.

(وإحياءُ أرضٍ) مَوَاتٍ (بِحَوْزٍ بِحَائِطٍ) (٣) مَنِيْعٍ) سِوَاءَ أَرَادَهَا لِبِنَاءٍ أَوْ زَرْعٍ، أَوْ  
حَظِيرَةٍ لَغَنَمٍ أَوْ نَخْشَبٍ أَوْ غَيْرِهِمَا. نَصًّا، لِحَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ أَحَاطَ  
حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ، فَهِيَ لَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَ أَبُو دَاوُدَ (٤)، وَ لَهَا مِنْ سَمَرَةَ مَرْفُوعًا  
مِثْلُهُ. وَ لِأَنَّ الْحَائِطَ حَاجِزٌ مَنِيْعٌ، وَ لَا اعْتِبَارَ لِلْقَصْدِ؛ بِدَلِيلِ مَا لَوْ أَرَادَهَا حَظِيرَةً  
فَبِنَاهَا بِبَصٍّ وَ آجُرٍّ وَ قَسَمَهَا بِيَوْتًا، (٥) فَإِنَّهُ يَمْلِكُهَا (٥). وَ قَوْلُهُ: (مَنِيْعًا) أَي: يَمْنَعُ مَنْ  
وَرَاءَهُ. وَ لَا يَعْتَبَرُ مَعَ ذَلِكَ تَسْقِيفٌ وَ لَا تَرْكِيبٌ بِأَبٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ فِي الْخَبْرِ.  
(أَوْ) أَي: وَ يَحْصُلُ إِحْيَاؤُهَا (بِإِجْرَاءِ مَاءٍ) بِأَنْ يَسُوقَهُ إِلَيْهَا مِنْ نَهْرٍ (٦) أَوْ بَثْرِ، (لَا  
تُزْرَعُ إِلَّا بِهِ) أَي: بِالْمَاءِ الْمَسُوقِ إِلَيْهَا، (أَوْ مَنَعٍ مَا لَا تُزْرَعُ (٧) مَعَهُ) كَأَرْضِ  
الْبَطَائِحِ الَّتِي يُفْسِدُهَا غَرْقُهَا بِالْمَاءِ؛ لِكَثْرَتِهِ، فَإِحْيَاؤُهَا بِسَدِّهِ عَنْهَا وَ جَعْلِهَا بِحَيْثُ  
يُمْكِنُ زَرْعُهَا؛ لِأَنَّ بِذَلِكَ يُمْكِنُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا فِيمَا أَرَادَ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَكَرُّرِ  
ذَلِكَ فِي كُلِّ عَامٍ، (أَوْ حَفْرٍ بَثْرِ) أَوْ نَهْرٍ. نَصًّا، وَ يَصِلُ إِلَى مَاءِ الْبَثْرِ.

(١) فِي (م): «حَفْرٍ».

(٢) فِي (س) وَ (م): «مَلِكٌ».

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ (س): «حَائِطٌ».

(٤) أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٥٠٨٨)، وَ لَمْ يَجِدْهُ فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ». وَ حَدِيثُ سَمَرَةَ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ

١٢/٥، وَ أَبُو دَاوُدَ (٣٠٧٧).

(٥-٥) لَيْسَتْ فِي (س).

(٦) فِي (س): «عَيْنٌ».

(٧) فِي الْأَصْلِ: «تُزْرَعُ».

أو غرسٍ شجرٍ فيها.

وبحفرٍ بئرٍ، يَمْلِكُ حَرَمِهَا. وهو من كلِّ جانبٍ في قديمَةٍ: حَمْسُونَ ذراعاً، وفي غيرها: خمسةٌ وعشرون.

وحريمٌ عينٍ وقناةٌ خمسُ مئةٍ ذراعٍ، ونهرٍ .....

قال في «التلخيص» وغيره<sup>(١)</sup>: وإن خرج الماء، استقرَّ ملكه إلا أن يحتاج إلى طيِّ، فتمام الإحياء طيِّها.

شرح منصور

(أو غرسٍ شجرٍ فيها) أي: الموات؛ بأن كانت لا تصلح لغرس؛ لكثرة أحجارها ونحوها، فينقيها ويغرسها؛ لأنَّه يراد للبقاء، كبناء الحائط. ولا يحصل إحياءً بحرثٍ وزرع<sup>(٢)</sup>.

(وبحفرٍ بئرٍ) بموات، واستخراج مائها، (يَمْلِكُ) حافرٌ (حريمها، وهو) أي: حريمُ البئر (من كلِّ جانبٍ في قديمَةٍ) وتُسمَّى: العاديَّة، بتشديد الياء، نسبة لعاد، ولم يُردَّ عادٌ بعينها، لكن لما كانت<sup>(٣)</sup> عاد في الزمن الأول وكانت<sup>(٣)</sup> لها آثار في الأرض، نُسب إليها كلُّ قديمٍ (حَمْسُونَ ذراعاً، و) الحريمُ (في) بئرٍ (غيرها) أي: القديمة (خمسٌ وعشرون) ذراعاً. نصًّا، لحديث أبي عبيد<sup>(٤)</sup> في «الأموال»<sup>(٥)</sup>، عن سعيد بن المسيب: السنة في حريم القليب<sup>(٦)</sup> العادي/حَمْسُونَ ذراعاً، والبيديُّ خمسةٌ وعشرون. وروى الخلال، والدارقطني<sup>(٧)</sup>، نحوه مرفوعاً. والبئرُ التي لها ماءٌ يَنْتَفَعُ به الناسُ، ليس لأحد احتجازه، كالمعادن الظاهرة.

٢٧٨/٢

(وحريمٌ عينٍ وقناةٌ) حُفرتا بمواتٍ (خمسُ مئةٍ ذراعٍ. و) حريمٌ (نهرٍ) بمواتٍ

(١) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٠٦/١٦.

(٢) في الأصل: «أو زرع» .

(٣) في الأصل: «كان» .

(٤) في الأصل: «عبيدة» .

(٥) برقم (٧٢١).

(٦) في الأصل: «البئر» .

(٧) في سنته ٢٢٠/٤، من حديث أبي هريرة.

من جانبيه ما يُحتاجُ إليه لطرح كرايته، وطريقِ شأويّه، ونحوهما. وشجرة قدرٌ مدّ أغصانها، وأرض تُزرعُ ما يُحتاجُ لسقيها، وربطِ دوابّها، وطرحِ سَبَخها، ونحوه. ودارٍ من مواتٍ حولها مطرَحُ ترابٍ وكُناسية، وثلج، وماءٍ مِزابٍ، وممرٍ لِيابٍ.  
ولا حريمَ لدارٍ محفوفةٍ بملكٍ، ويتصرفُ كلُّ منهم .....

(من جانبيه ما يحتاج إليه لطرح كرايته) أي: ما يُلقى منه ليسرع جريه، (وطريقِ شأويّه) أي: قيّمه. قال في «شرحه» (١): والكراية والشاوي لم أجد لهما أصلاً في اللغة بهذا المعنى، ولعلهما مولدتان من قِبَل أهلِ الشام. (ونحوهما) أي: نحو مطرح كرايته وطريق شأويه من مرافقه وما يستتضرُّ صاحبُه بتملكه عليه، وإن كثر. قال في «الرعاية»: وإن كان بجانبه مُسناة (٢) لغيره، ارتفق بها في ذلك؛ ضرورة. وله عَمَلٌ أحجارٍ طحنٍ على النهر ونحوه، وموضعٍ غرسٍ وزرعٍ ونحوهما. (و) حريمٌ (شجرة) غُرست بمواتٍ (قدرٌ مدّ أغصانها) حوالياها؛ لحديث أبي داود (٣)، عن أبي سعيد، قال: اختصم إلى النبي ﷺ في حريمٍ نخلة، فأمر بجريدةٍ من جرائدها، فذُرعت فكانت سبعة أذرع، أو خمسة أذرع، ففضى بذلك. (و) حريمٌ (أرضٍ تُزرع) من مواتٍ (ما) أي: محل (يُحتاج) إليه (لسقيها، وربطِ دوابّها، وطرحِ سَبَخها، ونحوه) من مرافقِ زُرَاعها، كمصرفٍ مائها عند الاستغناء عنه. (و) حريمٌ (دارٍ من مواتٍ حولها مطرَحُ ترابٍ وكُناسية، وثلج، وماءٍ مِزابٍ، وممرٌ لِيابٍ) لأنَّ هذا كلُّه من مرافقٍ ساكنها.

(ولا حريمَ لدارٍ محفوفةٍ بملكٍ) لغيره من جوانبها؛ لأنَّ الحريمَ من المرافق، ولا يَرتفق بملكٍ غيره. (ويتصرفُ كلُّ منهم) أي: من أربابِ الأملاكِ المتلاصقة

(١) معونة أولي النهى ٥/٥٥٥-٥٥٦.

(٢) في (م): «مشاة». والمسناة: ضفيرة تبنى للسيل لردّ الماء. «لسان العرب»: (سنى).

(٣) في سننه (٣٦٤٠).

بحسب عادة.

وإن وقع في الطريق نزاع وقت الإحياء؛ فلها سبعة أذرع، ولا  
تُغيّر بعد وضعها.

ومن تحجر مواتاً - بأن أدار حوله أحجاراً - أو حفر بئراً لم يصل  
ماءها، أو سقى شجراً مباحاً، وأصلحه ولم يركبه، ونحوه، أو أقطعه؛  
لم يملكه، وهو أحقُّ به،.....

(بحسب عادة) فإن تعدّتها، منع.

شرح منصور

(وإن وقع في) قدر (الطريق نزاع وقت الإحياء، فلها سبعة أذرع)  
للخبر (١)، (ولا تُغيّر بعد وضعها) أي: الطريق؛ لأنها للمسلمين.

(ومن تحجر مواتاً؛ بأن أدار حوله أحجاراً) أو تراباً، أو شوكة، أو حائطاً  
غير منيع، لم يملكه، (أو حفر بئراً لم يصل ماءها) لم يملكها. نصّاً، (أو سقى  
شجراً مباحاً) كالزيتون والخرنوب. قال في «حاشية التنقيح» (٢): الصواب:  
سقى، بالشين المعجمة وتشديد الفاء، أي: قطع الأغصان الرديئة لتخلفها  
أغصاناً جيدة، (وأصلحه ولم يركبه) أي: يُطعمه، لم يملكه، فإن طعمه، ملكه  
بذلك، (ونحوه) بأن حرث الأرض، أو خندق حولها، لم يملكها؛ لأنَّ المسافر  
قد ينزل منزلاً ويحوط على رحله بنحو ذلك، (أو أقطعه) أي: أقطعه الإمام  
مواتاً ليحييه، (لم يملكه) قبل إحيائه؛ لأنَّ الموات (٣) إنما يملك (٣) بالإحياء، ولم  
يوجد. وعلم منه أنَّ للإمام إقطاع الموات لمن يحييه، وأنه لا يملكه بالإقطاع  
بل بإحيائه، (وهو) أي: من تحجر الموات، أو حفر بئراً، ولم يصل إلى (٤)  
مائها، أو سقى الشجر المباح، ولم يركبه، ونحوه، أو أقطعه، (أحقُّ به) من

(١) الذي تقدّم في الصفحة السابقة.

(٢) حواشي التنقيح ص ٢٠١.

(٣-٣) في الأصل: «لم يملك إلا».

(٤) ليست في (س) و (م) .

ووارثه ومن ينقله إليه. وكذا من نزل عن أرضٍ خراجية بيده لغيره،  
أو عن وظيفة لأهل، .....

شرح منصور

غيره؛ (الحديث: «من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم، فهو له»<sup>(١)</sup>).

(و) كذا (وارثه) من بعده به أحق؛ لحديث: «من ترك حقاً أو مالاً، (ف) فهو لورثته»<sup>(٢)</sup>. ولأنه حق للمورث، فقام فيه وارثه مقامه، كسائر حقوقه. (و) كذا (من ينقله) المتحجر ونحوه والمقطع (إليه) أحق به ممن سواه؛ لأنه أقامه مقامه فيه، (و) كذا من نزل عن أرضٍ خراجية بيده لغيره، أو عن وظيفة لأهل) فالمنزول له أحق بها من غيره، فلا يتقرر/ غيره، أي: إذا كان النزول<sup>(٣)</sup> متوقفاً على الإمضاء، كشرط<sup>(٤)</sup> واقفٍ أو غيره، (٥) فالنزول إذا لم يتم<sup>(٥)</sup>، فهو شبيه بالمتحجر؛ إذ المتحجر لا يتم ملكه إلا بالإحياء، والنزول لا يتم إلا بالإمضاء، وحق المنزول له قائم به، يتوقف لزومه على الإمضاء؛ فإن وجد، انيرم، وتم النزول له، وإلا كان المنزول عنه للنازل؛ لأنه لم يرغب عنه رغبة مطلقة، بل مقيدةً بم حصوله للمنزول له، ولم يحصل. وليس للناظر التقرير في مثل هذا، وإنما يُقرر فيما هو خال عن يدٍ مستحق، أو<sup>(٦)</sup> في يد من يملك انتزاعه منه؛ لمقتضى<sup>(٧)</sup> شرعي. وأما إذا لم يكن النزول مشروطاً بالإمضاء، وكان المنزول له أهلاً، فلا ريب أنه ينتقل إليه عاجلاً بقبوله، ولا<sup>(٨)</sup> يتوقف على تقرير ناظر، ولا مراجعته؛ إذ هو حق له، نقله إلى غيره، وهو جائز التصرف في حقوقه. قاله ابن أبي الجعد.

(١-١) ليست في (س)، والحديث تقدم تخريجه ص ٢٦٣.

(٢-٢) في (م): «فلورثته». والحديث أخرجه النسائي في «المجتبى» ٦٦/٤، من حديث أبي هريرة.

(٣) في (س): «النزول».

(٤) في (س) و (م): «الشرط».

(٥-٥) جاء في نسخة في الأصل: «فالمنزول إذا لم يتقرر».

(٦) في (س): «و».

(٧) في الأصل و (س): «لمقتضى».

(٨) في (م): «فلا».

أو أثر شخصاً بمكانه في الجمعة، وليس له بيعه.

فإن طالت المدّة عرفاً، ولم يتمّ إحياءه، وحصل متشوّف لإحيائه، قيل له: إما أن تُحييه، أو تتركه.

فإن طلب المهلة؛ لعذر، أمهل ما يراه حاكم، من نحو شهر، أو ثلاثة. ولا يملك بإحياء غيره فيها. وكذا لا يقرر غير منزل له، ولا لغير المؤثر أن يسبق.

شرح منصور

(أو أثر شخصاً بمكانه في الجمعة) فالمؤثر، بفتح المثلثة، أحقُّ به، (وليس له) أي: لمن قلنا إنه أحقُّ بشيءٍ من ذلك السابق (بيعه) لأنه لم يملكه، كحق (١) الشفعة قبل الأخذ، وكمن سبق إلى مباح، لكن النزول عنه بعوض لا على وجه البيع جائز، كما ذكره ابن نصر الله؛ قياساً على الخلع.

(فإن طالت المدّة) أي: مدّة التحجّر ونحوه (عرفاً، ولم يتمّ إحياءه، وحصل متشوّف (٢) لإحيائه، قيل له) أي: قال الإمام أو نائبه للمتجحر ونحوه: (إمّا أن تُحييه، أو تتركه) لغيرك، يُحييه؛ لتضييقه على الناس في حقّ مشترك بينهم، أشبه من وقف في طريق ضيق.

(فإن طلب) المتحجّر (المهلة؛ لعذر، أمهل ما يراه حاكم، من نحو شهر أو ثلاثة) ليحصل ما يحتاجه لإحيائها، فإن لم يكن له عذر، قيل له: إما أن تعمّر، أو ترفع يدك، فإن لم يعمرها، كان لغيره عمارتها. (ولا يملك) المتحجّر (بإحياء غيره فيها) أي: في مدة المهلة؛ لأنه إحياء في حقّ غيره، أشبه إحياء ما يتعلّق به مصالح ملك غيره، ولأنّ حقّ المتحجّر أسبق، فكان أولى. فإن أحياء غيره بعد مدة المهلة، ملكه. (وكذا لا يقرر) في أرض خراجية، أو وظيفة منزل عنها لأهل (غير منزل له) لتعلّق حقه بذلك. (و) كذا (لا) يجوز (لغير المؤثر) بفتح المثلثة (أن يسبق) إلى المكان المؤثر به غيره؛ لتعلّق حقّ المؤثر به.

(١) في (س): «الحق».

(٢) في (م): «متشوق».

وللإمام إقطاعٌ جلوسٌ بطريقٍ واسعةٍ، ورحبةٌ مسجدٍ غيرٍ مَحْوطةٍ، ما لم يُضَيِّقْ على الناسِ. ولا يملكُهُ مُقَطَّعٌ، بل يكونُ أحقُّ به، ما لم يَعُدَّ الإمامُ في إقطاعِهِ.

وإن لم يُقَطِّعْ، فالسابقُ أحقُّ به، ما لم ينقلْ قماشَهُ عنها. ....

شرح منصوص

وينقسم الإقطاعُ ثلاثةَ أقسامٍ: إقطاعٌ تمليك (١)، وإقطاعٌ استغلال، وإقطاعٌ إرفاق (٢). وقسم القاضي الأول إلى مواتٍ، وعامرٍ، ومعادن، وجعل الثاني على ضربين: خراج، وعشر (٣). وقد أشار المصنف إلى الأخير بقوله:

(وللإمام إقطاعٌ جلوسٌ بطريقٍ واسعةٍ، ورحبةٌ مسجدٍ غيرٍ مَحْوطةٍ، ما لم يُضَيِّقْ على الناسِ) لأنَّ له في ذلك اجتهاداً، من حيث إنَّهُ لا يجوز الجلوسُ إلا فيما لا يضرُّ بالمارةِ فيها، فله أن يجلسَ فيها مَنْ لا يرى أَنَّهُ يضرُّ بجلوسه. (ولا يملكُهُ مُقَطَّعٌ به، (بل يكونُ أحقُّ به) أي: بالجلوس فيه من غيره، ولا يزول حقه بنقل متاعه، ولا لغيره الجلوسُ فيه، بخلاف السابق إليها بلا إقطاعٍ، كما يأتي؛ لأنَّ استحقاقه لها بسبقه إليها، فإذا انتقل عنها، زال استحقاقه، وهنا استحقاقه بإقطاع الإمام له، فلا يزول (ما لم يَعُدَّ الإمامُ في إقطاعه) فينقطع (٤) بعوده؛ لأنَّ له اجتهاداً في قطعه، كما له اجتهادٌ في ابتدائه. فإن كانت رَحْبَةٌ المسجدِ مَحْوطةٌ، / لم يكن له إقطاعٌ الجلوس فيها؛ لأنها من المسجد.

٢٨٠/٢

(وإن لم يقطع) الإمامُ الجلوسَ بطريقٍ واسعةٍ، أو رَحْبَةَ مسجدٍ غيرٍ مَحْوطةٍ، (فالسابقُ) إلى الجلوس فيها (أحقُّ به، ما لم ينقلْ قماشَهُ عنها) لحديث: «من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم، فهو أحقُّ به» (٥). ولأنَّ ارتفاقَ

(١) في (س): «ملك» .

(٢) في (س): «إرفاق» .

(٣) المقتنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٦/٢٨٨ .

(٤) في (م): «فيقطع» .

(٥) تقدم تخريجه ص ٢٦٣ .

فإن أطلّاه، أزيلَ. وله أن يستظلَّ بما لا يضرُّ، ككساءٍ.

وإن سَبَقَ اثنانٍ فأكثرُ إليه، أو إلى خانٍ مُسَبَّلٍ، أو رباطٍ، أو مدرسةٍ، أو خانكاهٍ<sup>(١)</sup>، ولم يَتَوَقَّفْ فيها إلى تنزيلِ ناظرٍ، أقرعَ. والسابقُ إلى معدِنٍ أحقُّ بما يناله، ولا يُمنعُ إذا طالَ مقامه. وإن سَبَقَ عددٌ، وضاقَ المحلُّ عن الأخذِ جملةً، أقرعَ.

شرح منصور

بمباح بلا إضرارٍ، فلم يُمنع منه كالاختياز. فإن قام وترك متاعه، لم يجز لغيره إزالته، وإن نقل متاعه، كان لغيره الجلوسُ فيه ولو لم يأت الليلُ، ولم يُحتج فيه إلى إذن إمام.

(فإن أطلّاه) أي: الجلوسَ بلا إقطاع، (أزيل) لأنه يصير كالمتملك<sup>(٢)</sup>، ويختصُّ بنفعٍ يساويه غيره فيه، (وله) أي: الجالسِ بطريقٍ واسعٍ، ورحبةٍ مسجدٍ غيرِ مَحْوِطَةٍ بإقطاع، أو غيره، (أن يستظلَّ بما لا يضرُّ، ككساءٍ) لدعاءِ الحاجةِ إليه.

(وإن سبق اثنانٍ فأكثرُ إليه) أي: المذكور من طريقٍ، أو رَحْبَةٍ، (أو إلى خانٍ مُسَبَّلٍ، أو رباطٍ، أو مدرسةٍ، أو خانكاهٍ، ولم يَتَوَقَّفْ) الانتفاعُ (فيها)<sup>(٣)</sup> إلى تنزيلِ ناظرٍ وضاقَ المكانُ عن انتفاعِ جميعِهِم، (أقرع) لاستوائِهِم، والقرعةُ مميزة.

(والسابقُ إلى معدِنٍ أحقُّ بما يناله) منه باطناً كان أو ظاهراً؛ للخير<sup>(٤)</sup>. (ولا يُمنعُ إذا طالَ مقامه) للخير<sup>(٤)</sup>.

(وإن سبق عددٌ) إلى معدِنٍ (وضاقَ المحلُّ عن الأخذِ جملةً، أقرع) لأنه

(١) لفظ فارسي، معناه: بيت، أطلق على الأماكن المَعْدَّة للزهاد وأتباع الطرق الصوفية ومن في حكمهم، وتلفظ أيضاً: خانقاه. «معجم المصطلحات والألفاظ التاريخية» ص ١٥٨.

(٢) في (س) و (م): «كالمتملك».

(٣) في (م): «بها».

(٤) المتقدم في الصفحة السابقة.

والسابقُ إلى مباح، كصيدٍ، وعنبرٍ، وخطبٍ، وثمرٍ، ومنبوذٍ رغبةً عنه، أحقُّ به، ويُقسمُ بينَ عدديٍّ بالسويةِ.

ولالإمام - لا غيره - إقطاعُ غيرِ مَوَاتٍ، تملكياً وانتفاعاً؛ للمصلحة، وجمي مَوَاتٍ لرعي دوابِّ المسلمين التي يقومُ بها، ما لم يُضيقَ.

شرح منصور

لا مرجحَ غيرها (١).

(والسابقُ إلى) أخذٍ (مباح، كصيدٍ، وعنبرٍ، وخطبٍ، وثمرٍ) ونحوه، (ومنبوذٍ رغبةً عنه) كالنثار في الأعراس، ونحوها، وما يتركه حصّاداً، ونحوه، من زرعٍ وثمرٍ رغبةً عنه، وكسرةٍ ولحمٍ على شيءٍ من عظمٍ، (أحقُّ به) فيملكه بأخذه، مسلماً كان أو ذميّاً. (ويُقسمُ بينَ عدديٍّ) أخذه (٢) دفعةً واحدةً (بالسوية) لاستوائهم في السبب، وإمكان القسمة.

(ولالإمام - لا غيره - إقطاعُ غيرِ مَوَاتٍ، تملكياً وانتفاعاً؛ للمصلحة) لفعل الخلفاء الراشدين في سواد العراق (٣). ومعنى الانتفاع: أن يُنتفع به بالزرع والإجارة وغيرهما، مع بقائه للمسلمين، وهو إقطاع الاستغلال. (و) لإمامٍ (جمي مَوَاتٍ لرعي دوابِّ المسلمين التي يقومُ بها، ما لم يُضيقَ) على الناس؛ لقول عمر: المالُ مالُ الله، والعبادُ عبادُ الله، (٤) والله لولا (٤) ما أحملُ عليه في سبيل الله، ما حميت من الأرض شيئاً في شير (٥). قال مالك: بلغني أنه كان يَحْمَلُ في كلِّ عامٍ على أربعين ألفاً من الظَّهْر (٦). وروي أيضاً: أن عثمان حمي، واشتهر ولم ينكر (٧). ولأنَّ ما كان من مصالح المسلمين تقوم فيه الأئمةُ

(١) في (س): «غيرهما».

(٢) في (س): «أخذه».

(٣) الأموال (٦٩٣).

(٤-٤) في الأصل: «ولولا».

(٥) ذكره أبو عبيد في «الأموال» ٧٤١.

(٦) الموطأ ٣٧/٢.

(٧) الأموال ص ٢٩٩.

وله نقض ما حماه أو غيره من الأئمة، لا ما حماه رسول الله ﷺ،  
ولا يملك بإحياء، ولو لم يُحتج إليه.

شرح منصور

مقامه ﷺ، وحديث: «لا حمى إلا لله ولرسوله». رواه أبو داود (١). أوجب  
عنه: بأنه مخصوص بما يحميه الإمام لنفسه، وإن ضيق على الناس، حرم؛ لعدم  
المصلحة فيه. والحمى: المنع، يقال: أحى (٢) المكان، إذا جعله حمى لا يُقرب.  
ولم يحم النبي ﷺ لنفسه شيئاً، وإنما حمى للمسلمين.

(وله) أي: الإمام، إذا حمى محلاً (نقض ما حماه) لأنه قد يرى المصلحة  
فيه، (أو) أي: وله نقض ما حماه (غيره من الأئمة) لأنه اجتهاد، فله نقضه  
باجتهاد آخر. فلو أحياء إنساناً (٣)، ملكه. قلت: وليس هذا من نقض  
الاجتهاد بالاجتهاد، بل عمل بكل من الاجتهادين في محله، كالحادثة إذا حكم  
فيها قاضٍ بحكم، ثم وقعت مرةً أخرى، وتغير اجتهاده، كقضاء عمر في  
المشركة (٤). و (لا) ينقض أحد (ما حماه رسول الله ﷺ) لأن النص لا ينقض  
بالاجتهاد، (ولا يملك) ما حماه رسول الله ﷺ (ياحياء ولو لم يُحتج إليه)  
وإن كان الحمى / لكافة الناس، (٥) تساوى فيه جميعهم. فإن خص به  
المسلمون، اشترك فيه غيهم وفقيرهم، ومنع منه أهل الذمة. وإن خص به  
الفقراء، منع منه الأغنياء وأهل الذمة، ولا يجوز تخصيص الأغنياء (٦) أهل  
الذمة. ولا يجوز لأحد أن يأخذ من أبواب الدواب عوض (٧) مرعى مواتٍ أو  
حمى؛ لأنه ﷺ شرك الناس فيه (٨).

٢٨١/٢

(١) في سننه (٣٠٨٣) من حديث الصعب بن جثامة.

(٢) في الأصل و (م): «حمى» .

(٣) في (س): «أنساه» .

(٤) ستأتي هذه المسألة مفصلة في كتاب الفرائض باب العصبية.

(٥-٥) في الأصل: تساوى جميعهم. وفي (س): «تساوى جميعهم» .

(٦) في (م): «أو» .

(٧) في (م): «عوضاً عن» .

(٨) حيث قال ﷺ: «الناس شركاء في ثلاث...» الحديث. وقد تقدّم تخريجه ص ٢٦٣.

## فصل

ولمن في أعلى ماءٍ غيرِ مملوكٍ، كالأمطارِ والأنهارِ الصغارِ، أن يسقيَ ويحبسَهُ، حتى يصلَ إلى كعبه، ثم يُرسلَهُ إلى مَنْ يليه، ثم هو كذلك مرتباً إن فضلَ شيءٌ، وإلا فلا شيءَ للباقي.

فإن كان لأرضٍ أحدهم أعلى وأسفلُ، سقى كلاً على حدِّته.

شرح منصور

(ولمن في أعلى ماءٍ غيرِ مملوكٍ، كالأمطارِ والأنهارِ الصغارِ، أن يسقيَ ويحبسَهُ أي: الماءَ، (حتى يصلَ إلى كعبه، ثم يرسلَهُ إلى مَنْ يليه) أي: الساقية أولاً، (ثم هو) أي: الذي يلي الأعلى يفعلُ (كذلك) أي: يسقي، ويحبسُهُ<sup>(١)</sup> حتى يصلَ إلى كعبه، ثم يرسلَهُ إلى مَنْ يليه، وهكذا (مرتباً) الأعلى فالأعلى إلى انتهاء الأراضي (إن فضلَ شيءٌ) عمن له السقيُّ والحبسُ، (وإلا فلا شيءَ للباقي) أي: لمن بعده؛ إذ ليس له إلا ما فضل، كالعصبة مع أصحاب الفروض في الميراث؛ لحديث عبادة: أن النبي ﷺ قضى في شَرْبِ النخلِ من السيلِ، أنَّ الأعلى يشرب قبل الأسفلِ، ويترك الماءَ إلى الكعبين، ثم يرسلُ الماءَ إلى الأسفلِ الذي يليه، وكذلك حتى تنقضي الحوائطُ أو يفنى الماءُ. رواه ابن ماجه، وعبد الله بن أحمد<sup>(٢)</sup>. ولحديث عبد الله بن الزبير. متفق عليه<sup>(٣)</sup>.

(فإن كان لأرضٍ أحدهم أعلى وأسفل) بأن كانت مختلفةً في ذلك، سقى كلاً<sup>(٤)</sup> منهما (على حدِّته) أي: انفراده في محله.

(١) في (م): «يحبس» .

(٢) ابن ماجه في سننه (٢٤٨٣) وعبد الله بن أحمد في «زيادته على المسند» ٣٢٧/٥ .

(٣) البخاري (٢٢٣٣) ، و مسلم (٢٣٥٧) .

(٤) في الأصل و (س) و (م): «كل» .

ولو استوى اثنان فأكثر في قُربٍ، قُسمَ على قدر الأرض إن  
 أمكن، وإلا أقرع. فإن لم يفضل عن واحدٍ، سقى القارعُ بقدرِ حقِّه.  
 وإن أرادَ إنسانٌ إحياءَ أرضٍ بسقيها منه، لم يُمنع، ما لم يُضِرَّ  
 بأهلِ الأرضِ الشارِبِ منه، ولا يسقى قبلهم.  
 ولو أحيا سابقٌ في أسفله، ثمَّ آخرُ فوقه، ثمَّ ثالثٌ فوقَ ثانٍ، سقى  
 المُحْيِي أولاً، .....

شرح منصور

(ولو استوى اثنان فأكثر في قرب) من أول نهر، (قُسم) الماء بينهم (على  
 قدر الأرض) فلو كان لواحدٍ جَرِيْبٌ، ولآخر جريان، ولثالث ثلاثة، فلأول  
 سلسٌ، ولثاني ثلثٌ، ولثالث نصفٌ، كما لو كانوا ستة لكل واحدٍ جريبٌ،  
 (إن أمكن) قسّمه بينهم، (وإلا) يُمكن قسّمه، (أقرع) بينهم، فيسقي من  
 خرجت له القرعة بقدرِ حقِّه، ثم يُقرع بين الآخرَين، فيسقي من قرع بقدرِ حقِّه،  
 ويتركه للآخر، (فإن لم يفضل) الماء (عن واحدٍ) مع التساوي في القُرب، (سقى  
 القارعُ بقدرِ حقِّه) لمساواته لمن (١) لم تخرج له القرعة في الاستحقاق، وإنما القرعةُ  
 للتقديم في استيفاء الحقِّ لا في أصل الحقِّ، بخلاف الأعلى مع الأسفل.

(وإن أرادَ إنسانٌ إحياءَ أرضٍ بسقيها) (٢) منه) أي: السيل أو النهر الصغير،  
 (لم يُمنع) من الإحياء؛ لأنَّ حقَّ أهلِ الأرضِ الشارِبِ منه في الماء لا في الموات، (ما  
 لم يُضِرَّ بأهلِ الأرضِ الشارِبِ منه) فإن ضَرَّهم، فلهم منعه؛ لدفع ضرره عنهم،  
 (ولا يسقى قبلهم) (٣) لسبقهم له إلى النهر، ولأنهم ملكوا الأرضَ بحقوقها  
 ومرافقها قبله، فلا يملك إبطالَ حقوقها، وسبقهم إياه بالسقي من حقوقها.

(ولو أحيا سابقٌ مواتاً في أسفله) أي: النهر (ثمَّ) أحيا (آخرُ) محلاً (فوقه)  
 أي: الأول، (ثمَّ) أحيا (ثالث) محلاً (فوق ثانٍ، سقى المحيي أولاً) وهو الأسفل،

(١) في (س) و (م): «من» .

(٢) في الأصل و(س) و (م): «يسقيها» .

(٣) بعدها في (س) و (م): «إذا لم يضر بهم وأحى»، وسقطت لفظاً: «أحى» من (س).

ثُمَّ ثَانٍ، ثُمَّ ثَالِثٌ.

وَإِنْ حُفِرَ نَهْرٌ صَغِيرٌ، وَسَبِقَ مَأْوُهُ مِنْ نَهْرٍ كَبِيرٍ، مُلْكٌ، وَهُوَ بَيْنَ جَمَاعَةٍ، عَلَى حَسَبِ عَمَلٍ وَنَفَقَةٍ.

فَإِنْ لَمْ يَكْفِهِمْ، وَتَرَاضَوْا عَلَى قِسْمَتِهِ، جَازَ. وَإِلَّا قَسَمَهُ حَاكِمٌ عَلَى قَدْرِ مَلِكِهِمْ، فَمَا حَصَلَ لِأَحَدِهِمْ فِي سَاقِيَّتِهِ، تَصَرَّفَ فِيهِ بِمَا أَحَبَّ. وَالْمَشْتَرِكُ لَيْسَ لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ بِذَلِكَ.

شرح منصور

(ثُمَّ) سقى (ثَانٍ) فِي الْإِحْيَاءِ، وَهُوَ الَّذِي فَوْقَ الْأَسْفَلِ، (ثُمَّ) سقى (ثَالِثٌ) أَي: الَّذِي فَوْقَ الثَّانِي؛ عَتَبَارًا بِالسَّبْقِ إِلَى الْإِحْيَاءِ، لَا إِلَى أَوَّلِ النَّهْرِ؛ لَمَّا تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا مَلَكَ الْأَرْضَ، مَلَكَهَا بِحَقِّقِهَا وَمُرَافِقِهَا.

(وَإِنْ حُفِرَ نَهْرٌ صَغِيرٌ، وَسَبِقَ مَأْوُهُ مِنْ نَهْرٍ كَبِيرٍ، مُلْكٌ<sup>(١)</sup>) أَي: مَلَكَ الْحَافِرُ الْمَاءَ الدَّاخِلَ فِيهِ، (وَهُوَ) أَي: النَّهْرُ (بَيْنَ جَمَاعَةٍ) اشْتَرَكُوا فِي حَفْرِهِ، (عَلَى حَسَبِ عَمَلٍ وَنَفَقَةٍ) لِأَنَّهُ مَلَكَ بِالْعِمَارَةِ، وَهِيَ: الْعَمَلُ وَالنَّفَقَةُ.

(فَإِنْ) كَفَاهُمْ لَمَّا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِيهَا، فَلَا كَلَامَ، وَإِنْ (لَمْ يَكْفِهِمْ، وَتَرَاضَوْا عَلَى قِسْمَتِهِ) بِمَهَايَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا، (جَازَ) لِأَنَّهُ حَقُّهُمْ لَا يُخْرَجُ عَنْهُمْ، (وَإِلَّا) يَتَرَاضَوْا عَلَى قِسْمَتِهِ وَتَشَاوَرُوا، (قَسَمَهُ) أَي: الْمَاءَ بَيْنَهُمْ (حَاكِمٌ عَلَى قَدْرِ مَلِكِهِمْ) فِي النَّهْرِ، وَتَأْتِي<sup>(٢)</sup> طَرِيقَتُهَا فِي بَابِ<sup>(٣)</sup> الْقِسْمَةِ. (فَمَا حَصَلَ لِأَحَدِهِمْ فِي سَاقِيَّتِهِ، تَصَرَّفَ فِيهِ بِمَا أَحَبَّ) لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَمْلِكُهُ، وَلَهُ أَنْ يَسْقِيَ بِهِ مَا شَاءَ مِنَ الْأَرْضِ، سِوَاءَ مَا كَانَ لَهَا<sup>(٣)</sup> رَسْمٌ شَرِبَ مِنْهُ أَوْ لَا، كَمَا لَوْ انْفَرَدَ بِهِ مِنْ أَصْلِهِ، وَلَهُ عَمَلٌ رَحَى عَلَيْهِ وَنَحْوَهُ. (وَالْمَشْتَرِكُ لَيْسَ لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ بِذَلِكَ) بَلَا إِذْنِ شُرَكَائِهِ، لَكِنَّ الْمَاءَ الْجَارِيَّ الْمَمْلُوكَ وَغَيْرَهُ، لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ

(١) فِي (م): «مَلَكَ».

(٢-٢) لَيْسَتْ فِي (م).

(٣) فِي (م): «لَمْ».

وَمَنْ سَبَقَ إِلَى قَنَاةٍ لَا مَالِكَ لَهَا، فَسَبَقَ آخَرَ إِلَى بَعْضِ أَفْوَاهِهَا، مِنْ فَوْقٍ أَوْ أَسْفَلَ، فَلِكُلِّ مَا سَبَقَ إِلَيْهِ. وَلِمَالِكِ أَرْضٍ مَنَعَهُ مِنَ الدَّخُولِ بِهَا، وَلَوْ كَانَتْ رَسُولُهَا فِي أَرْضِهِ. وَلَا يَمْلِكُ تَضْيِيقَ مَجْرَى قَنَاةٍ فِي أَرْضِهِ؛ خَوْفَ لَصٍّ.

وَمَنْ سُدَّ لَهُ مَاءٌ لِحَاثِهِ، فَلغیره السقي منه لحاجة، .....

شرح منصور

لشربه ووضوئه و غسله و غسل ثيابه، وارتفاع به في أشباه ذلك، مما لا يؤثر فيه بلا إذن مالكه، ما لم يدخل إليه في مكان محوط عليه، ولا يحل لصاحبه المنع منه؛ لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «ثلاثة لا ينظر الله إليهم<sup>(١)</sup>، ولا يزكّيهم، وهم عذاب أليم: رجل كان<sup>(٢)</sup> بفضل مائه<sup>(٣)</sup> في الطريق، فمنعه ابن السبيل...»<sup>(٤)</sup>. رواه البخاري<sup>(٥)</sup>. بخلاف ما يؤثر فيه، كسقي ماشية<sup>(٥)</sup> كثيرة ونحوه<sup>(٥)</sup>. فإن فضل الماء عن حاجة ربّه، لزمه بذله لذلك، وإلا فلا، وتقدم.

(وَمَنْ سَبَقَ إِلَى قَنَاةٍ لَا مَالِكَ لَهَا، فَسَبَقَ آخَرَ إِلَى بَعْضِ أَفْوَاهِهَا مِنْ فَوْقٍ أَوْ مِنْ أَسْفَلَ، فَلِكُلِّ مَنَعَهُمَا (مَا سَبَقَ إِلَيْهِ) لِلخَيْرِ<sup>(٦)</sup>). (وَلِمَالِكِ أَرْضٍ مَنَعَهُ مِنَ الدَّخُولِ بِهَا) أَي: بِأَرْضِهِ (وَلَوْ كَانَتْ رَسُولُهَا) أَي: الْقَنَاةُ (فِي أَرْضِهِ) لِأَنَّهَا مَلِكُهُ، كَمَنَعَهُ مِنْ دَخُولِ دَارِهِ. (وَلَا يَمْلِكُ) رَبُّ أَرْضٍ (تَضْيِيقَ مَجْرَى قَنَاةٍ فِي أَرْضِهِ؛ خَوْفَ لَصٍّ) نَصًّا، لِأَنَّهُ لِصَاحِبِهَا، وَفِيهِ ضَرَرٌ عَلَيْهِ بِتَقْلِيلِ الْمَاءِ، وَلَا يُزَالُ الضَّرَرُ بِالضَّرَرِ.

(وَمَنْ سُدَّ لَهُ مَاءٌ لِحَاثِهِ) يَسْقِي بِهِ أَرْضَهُ، (فَلغیره السقي منه لحاجة) السقي؛

(١) بعدها في (م): «يوم القيامة».

(٢-٢) في (م): «يفضل مائة».

(٣) بعدها في (م): «الحديث».

(٤) في صحيحه (٢٢٣٠).

(٥-٥) ليست في (س).

(٦) تقدم ص ٢٦٣.

ما لم يكن تركه يرُدُّه على مَنْ سُدَّ عنه.

---

شرح منصور

لمساواته له في الاستحقاق.

(ما لم يكن تركه يرُدُّه على مَنْ سُدَّ عنه) فيمتنع عليه؛ لأنَّه يتسبب في ظلم من سُدَّ عنه بتأخير حقه.